

الأبتعاد عن "تسييس و حزينة - ومحاصصة"  
مؤسسات الدولة  
الحل الوحيد لإعادة بناء المنظومة الاقتصادية في العراق

أرتفاع معدلات تصدير النفط العراقي - لمستويات 3.20 مليون برميل يومياً - وهو متوسط صادرات العراق من النفط منذ بداية حزيران - تقرير وزارة النفط. بزيادة عن معدلاته في الشهر الماضي 2.69 مليون برميل يومياً في أيار.

لانتوقع لهذه الزيادة بالتصدير بأن تكون الكفيلة في تحسين واقع الاقتصاد العراقي بشكل كبير. الخزينة العراقية خسرت أكثر من 55 % من وارداتها بسبب الأتخفاض الكبير في معدلات سعر برميل النفط عالمياً. في معدلات سعر برميل النفط حالياً والتي تتراوح في معدلات 60 \$ كانت في نفس الوقت من العام الماضي تتراوح بمعدلات 115 \$ للبرميل.

العراق في مواجهة صعبة مع مواصلة تذبذب أسعار النفط وانخفاضا بدأ من أواخر الأسبوع الماضي في الوقت الذي أدى فيه ارتفاع الإنتاج إلى إحداث توازن مع الإنتاج القوي للمصافي العالمية، ولكن عاصفة يمكن أن تؤثر على العمليات في خليج المكسيك أدت إلى تعزيز النفط الخام الأمريكي. وفي أستقراً لبيانات السوق، يظهر أن سعر النفط الخام الأمريكي انخفض 26 سنتاً إلى 59.70 دولار للبرميل صباح اليوم، وانخفضت أسعار التعاقدات الآجلة لخام برنت 44 سنتاً إلى 63.43 دولار للبرميل.

ناهيك عن مواجهة الأضطرابات المتكررة في سوق النفط العالمية. والهبوط بمعدلاته في نهاية الأسبوع المنصرم - بسبب أنخفاض معدلات الطلب، تراجع مدى تأثير دخول إيران وليبيا على سوق النفط، قرار أوبك بالأبقاء على معدلات ضخ النفط في السوق العالمية، إلى استمرار التوقعات بضعف نمو الطلب العالمي على النفط في 2015، والذي تقدره الوكالة الدولية للطاقة بزيادة 1% فقط عن مستويات 2014، انخفاض الإنفاق الرأسمالي لعدد كبير من شركات النفط، وظهور بؤادر حول أفول "ثورة النفط" الصخري الأمريكي، فضلا عن بعض التكهات القائمة حول تقلص الإنتاج الروسي من النفط جراء العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية.

لايتوقع لأسعار النفط أن تشهد أرتفاع ملحوظ، خلال عام 2015 ويستمر الى منتصف أو نهاية العام القادم.

أستراتيجية بناء وأعتتماد أجمالي الأنتاج الوطني - لازالت تدور في نفس المسارات - وهو الأعتتماد على النفط المصدر - معارك القضاء على الأرهااب وتكاليها المستمرة - معدلات الهدر والفساد في مؤسسات الدولة - أرتفاع معدلات الأنفاق الحكومي - شبه أنعدام الطاقة الأنتاجية لمؤسسات الدولة - غير العاملة في قطاع النفط ودعمها للأنتاج المحلي - قضية الأنتاج النفطي والأتفاق مع أقليم كردستان العراق الذي أصبح البوابة لحكومة أقليم كردستان وأعتمدها عليها لتمويل قدراتها المالية الخاصة بشكل مستقر بعيد عن الحكومة المركزية - جميعها عوامل معرقة لمراحل بناء واستعادة نمو الأقتصاد العراقي.

أضف لهذه القائمة أزمة السياسة والأحزاب في العراق، حيث أنه لا زالت الأحزاب السياسية والمصالح والأجندات الحزبية وفوضويتها تسيطر على كبريات مؤسسات الدولة - وهذه بحد ذاتها تعرقل مسيرة أي بناء أقتصادي.

من دون قرار سياسي - بالأبتعاد عن "تسييس و حزينة - ومحاصصة" استراتيجيات الأقتصاد العراقي وبناء مؤسساته الخدمية والأقتصادية - لايمكن للأقتصاد العراقي إن يتعافى.

المهندس علي جبار الفرجي

مختص في إدارة مؤسسات الدولة في الآمات - جامعة هارفارد

/http://ali.alfrajai.com